

متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية وأثره على تطوير المحتوى الإعلامي للقوائم المالية

الدكتور شيخي بلال

ملخص باللغة العربية

يعتبر الإفصاح المحاسبي من أهم الممارسات المحاسبية التي تأثرت بالتطورات التي عرفتها المحاسبة نتيجة التطورات العلمية، التكنولوجية والاقتصادية. وهذا ما يؤكد سعي العديد من الشركات إلى تغيير سياسات الإفصاح التي كانت تتهجها لتأخذ في اعتبارها متطلبات معايير المحاسبة الدولية. الأمر الذي يتطلب استيفاء مجموعة من الضوابط في أسس وشكل ومحتوى القوائم المالية المعروضة، وذلك باعتبار أن الإفصاح المحاسبي يستخدم في المحاسبة لإظهار وتقديم المعلومات بالميزات اللازمة والضرورية عن الشركات لمختلف الأطراف المتعاملة مع هذه الأخيرة. فالالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية يسمح بتطوير وتحسين المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، وذلك من خلال تقديم توضيحات وتفسيرات للأرقام المالية الواردة في القوائم المالية، وكذا للطرق والسياسات المحاسبية المتبعة.

ملخص باللغة الفرنسية

La publication des informations comptables est considérée parmi les plus importantes pratiques comptables qui ont subi l'influence du développement qu'a connu la comptabilité, suite à l'évolution scientifique et technologique et au développement économique. Cela confirme le recours de nombreuses entreprises au changement des politiques de la publication des informations comptables qu'elles appliquaient, et ceci en prenant en considération les exigences des normes comptables internationales. Ce qui nécessite la prise en compte d'un ensemble de règles concernant les principes, la forme et le contenu des états financiers présentés, et ceci est dû au fait que la publication des informations comptables est utilisée dans la comptabilité pour fournir aux parties traitant avec ces entreprises les informations suivant des

caractéristiques nécessaires. Le respect des exigences de la publication des informations comptables conformément aux normes comptables internationales permet de développer et d'améliorer le contenu informationnel des états financiers, et ceci en fournissant des explications et des interprétations des données financières contenues dans les états financiers, ainsi que les méthodes et les politiques comptables adoptées.

ملخص باللغة الإنكليزية

The Accounting Transparency is considered to be the most significant accounting practices affected by the progression in the accounting area following the development in the technological and economical domain. Therefore, many companies have been seeking to change their Accounting Transparency policies to satisfy the requirement of the International Accounting Standards (IAS). These require a complete set of controls in the foundations and content of the presented financial statements, to which accounting shows and provide the necessary information on companies to various partners. Furthermore, being conform to the requirements of the Accounting Transparency allows the development and improvement of the content of the financial statements, by providing clarifications and explanations to the financial figures contained in the financial statements, as well as the methods and accounting policies.

تمهيد

نتيجة اتساع حجم ونشاط الشركات وتعدد أعمالها وزيادة عدد المستثمرين والمقرضين وحفاظا على الأموال ومن أجل اتخاذ قرارات صائبة وسليمة بات من الضروري تصميم وإعداد قوائم مالية تصور بشكل دقيق وصادق العمليات والأحداث الاقتصادية التي تمت في الشركة وأثرت عليها خلال كل فترة نشاط معينة. بحيث يجب أن تحتوي هذه القوائم على البيانات والمعلومات الكافية وذات الفائدة لمستخدمي القوائم المالية، وأن تعكس هذه البيانات الصورة الحقيقية لواقع الشركة دون أي تضليل لنتائج أعمال الشركات ووضعها المالي والاقتصادي.

وبما أن التطورات الاقتصادية التي عرفها العالم مؤخرا أثرت على تطور المحاسبة بظهور معايير المحاسبة الدولية التي طورت من القواعد والمبادئ المحاسبية، ومن بين أهم هذه المبادئ الإفصاح المحاسبي والذي يلعب دورا هاما في توفير المعلومات الملائمة التي يحتاجها مستخدمو القوائم المالية. وهذا ما سيسعى هذا البحث إلى دراسته من خلال البحث عن الدور الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي في تطوير المحتوى الإعلامي للقوائم المالية من خلال الإجابة عن الإشكالية الموالية:

ما هو أثر الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي على تطوير المحتوى الإعلامي للقوائم المالية؟

ولإجابة عن الإشكالية المطروحة، سيتم تناول الدراسة من خلال محورين كما يلي:

أولاً: ماهية الإفصاح المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية

- 1- تعريف الإفصاح المحاسبي
- 2- أنواع الإفصاح المحاسبي
- 3- متطلبات الإفصاح المحاسبي وأساليبه

ثانياً: أثر الإفصاح المحاسبي على تطوير المحتوى الإعلامي للقوائم المالية

- 1- تحديد مفهوم المحتوى الإعلامي للقوائم المالية
- 2- متطلبات الإفصاح في القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية
- 3- أهمية الإفصاح في تعزيز مصداقية وشفافية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية

أولاً: ماهية الإفصاح المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية

يعتبر الإفصاح المحاسبي من المبادئ المهمة التي اهتمت بها معايير المحاسبة الدولية نظرا لتزايد حاجة مختلف الأطراف المتعاملة مع الشركات للمعلومة المحاسبية والمالية الموثوق فيها من جهة، ومن جهة أخرى الحاجة إلى فهم البيانات المالية المعروضة في القوائم المالية.

1- تعريف الإفصاح المحاسبي

هناك وجهات نظر مختلفة حول مفهوم وحدود الإفصاح وذلك باختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة، ومنه يصعب الوصول إلى مفهوم عام وموحد، ومن أهم هذه المفاهيم ما يلي:

- يعرف الإفصاح المحاسبي على أنه "إظهار كافة المعلومات التي تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية، وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ ودون أي لبس أو تضليل".¹

- كما يعرف على أنه "عرض المعلومات المالية للمستثمرين والمساهمين والدائنين وغيرهم. بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة الشركة على تحقيق الأرباح في المستقبل، ومقدرتها على سداد التزاماتها".²

وقد تجاوز هذا المصطلح أيضا إرشادات الاتصال المحاسبي، فلم يعد الأمر يقتصر على مجرد تفسير وتوضيح المعلومات المحاسبية بل امتد إلى إضافة المزيد من المعلومات سواء كانت مية أم وصفية، أم كانت فعلية أم تقديرية.³ حيث يعد الإفصاح ضمنا إعلام متخذي القرارات بالمعلومات الهامة بهدف ترشيد عملية اتخاذ القرار، والاستفادة من الموارد بكفاءة وفعالية. كما أن هدف الإفصاح المحاسبي والمالي هو أن تتضمن القوائم المالية للشركة كافة المعلومات الرئيسية التي تهم الفئات الخارجية عن الشركة. والتي تساعد على اتخاذ قراراتها الاقتصادية تجاه الشركة بصورة واقعية وحقيقية، وأن تتعهد الشركة بتقديم تلك المعلومات بصفة دورية.

2- أنواع الإفصاح المحاسبي

ويتم تحديد أنواع الإفصاح المحاسبي وفقا للمعايير الموالية:

1-2 وفقا لأغراضه

يقسم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية إلى نوعين هما:⁴

- 1- لطيف زبود، عقبة الرضا، رولا لايقة، " الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30)", مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، أعلى الخطأ. 2006، مجلد: 28، العدد: 2، متاح على www.tishreen.shern.net/new%20site/univmagazine/VOL282006/Eco/No2/11.doc 202:ص: (2011/01/03)
- 2- مصطفى حسن بسويوني السعدني، مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، المؤتمر الدولي (مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة)، دولة الإمارات العربية المتحدة، 5/4 ديسمبر 2007، ص: 06.
- 3- وصفي أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2004، ص: 17.
- 4- محمد مطر، دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز وتفعيل التحكم المؤسسي، المؤتمر العلمي المهني الخامس، جامعة البتراء، عمان، الأردن، 25/24 ديسمبر 2003، ص: 07.

2- 1- 1- الإفصاح الحمائي: ويقصد به توفير الحد الأدنى من المعلومات التي يجب عرضها بقصد حماية المستثمرين العاديين غير الخبراء.

2- 1- 2- الإفصاح التقيفي أو الإعلامي: ويقصد به توفير كامل المعلومات اللازمة للتحليل الاستثماري.

ولقد زاد الاهتمام بالنوع الثاني مؤخرا، وذلك بسبب تعاظم دور أسواق الأوراق المالية بسبب زيادة أهمية عرض كل البيانات المالية المعدلة بالمستوى العام للأسعار، وكذلك التنبؤ بالأرباح، والقوائم المرحلية.

2-2 ومن حيث الإلزامية

يمكن تقسيم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية إلى نوعين هما:

2-2-1- الإفصاح الرسمي أو الإلزامي¹

ويمثل بالمعلومات التي تلزم الشركات بعرضها بموجب المعايير المحاسبية وقانون الشركات، وقانون الأوراق المالية، أو بموجب تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة البورصة. ومنه يقصد بالإفصاح المحاسبي الرسمي ضرورة وجود هيئة تصدر الأسس التي تحكم وتنظم عملية إعداد القوائم المالية، وتحدد نوعية وكمية البيانات التي تتضمنها هذه القوائم. ومن الأسباب التي تحث على اعتماد هذا النوع من الإفصاح المحاسبي ما يلي:

- **احتكار المؤسسة للمعلومات:** كما هو الحال بالنسبة للمؤسسة الجزائرية، التي تحتكر المعلومات الخاصة بها، ولا تفصح عنها، ويتم استغلالها داخليا كمعلومات خاصة من قبل الأطراف الداخلية لتحقيق منفعة ذاتية من استغلالها.

- **فشل الإفصاح الاختياري:** غالبا المؤسسات لا تفصح ذاتيا ومن غير إلزام على كل المعلومات اللازمة للمستثمرين.

- **المحاسبة كسلعة عامة:** المعلومات المحاسبية كسلعة عامة لا يوجد حاجز لإنتاجها والإفصاح عنها، وخاصة المعلومات المحاسبية الخاصة.

2.2.2- الإفصاح الاختياري أو الإضافي²: ويمثل المعلومات التي تبادر الشركات إلى

نشرها طوعا وبدون إلزام، وذلك، سعيا منها لتحسين نوعية الإفصاح، فالإفصاح الإضافي ليس فقط مفيدا لمستخدمي المعلومات المحاسبية بل للشركة نفسها أيضا، لأنه يحسن من

1- محمد مطر، مرجع سبق ذكره، 2003، ص: 07.

2- محمد مطر، مرجع سبق ذكره، 2003، ص: 07.

صورتها لدى الغير خاصة في سوق الأوراق المالية، مما ينعكس بصورة إيجابية على سعر أسهمها فيه، فالمستثمرون سوف يقومون بتوجيه مدخراتهم نحو الشركات الناجحة والتي توفر لهم معلومات دقيقة وموثوقة. من حيث كمية المعلومات

2-3-1- الإفصاح الكامل¹

يتطلب مبدأ الإفصاح الكامل أن تتضمن القوائم المالية أي معلومات اقتصادية جوهرية هامة تتعلق بالمؤسسة، وتؤثر على القرارات التي يتخذها القارئ الواعي لتلك القوائم. وهذا ما يتطلب إظهار جميع المعلومات التي يتوقع أن تفيد المستخدم سواء في صلب القوائم المالية أم في ملاحظات أم جداول أم قوائم إضافية يتضمنها ملحق وحيد لتلك القوائم المالية. والجدير بالذكر أن الإفصاح الكامل موضوع اهتمامه مرتبط زمنيا بتحليل نتائج الماضي وفهم واستيعاب الحاضر والتنبؤ بالمستقبل.

2-3-2- الإفصاح الكاف

يتضمن الحد الأدنى من المعلومات الواجب توفرها في القوائم المالية، إذ أن الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق حيث يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى، أو الخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

3- متطلبات الإفصاح المحاسبي وأساليبه

يمكن القول إن الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية ليس عملية عشوائية، بل توجد مجموعة من العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح من متطلبات وأساليب.

3-1- متطلبات الإفصاح المحاسبي

ومن أهم المحددات الرئيسية على نوع وحجم الإفصاح ما يلي:²

1- لطيف زيود، حسان قيطيم، نغم مكية، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية أعلى الخطا. المجلد 29، العدد 1، 2007، متاح على الموقع

www.tishreen.shern.net/new%20site/univmagazine/VOL292007/economy/1/10.doc

http://(2011/01/04)، ص ص: 180 - 181.

2- محمد أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص ص: 586 - 596.

- **نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم:** لا بد أن تعطي المؤسسات اهتماما خاصا في قوائمها المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين.
- **الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح:** وتتمثل في الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح.
- **المنظمات والمؤسسات الدولية.** ويتركز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على المعلومات الرئيسية التالية¹:
- **المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:** إن تحديد المستخدم للمعلومات سوف يساعد في تحديد الخواص التي يجب توافرها في المعلومات من وجهة نظر تلك الجهة، سواء من حيث الشكل أم المضمون، وذلك لوجود مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير المعلومات المحاسبية لدى الفئات المستخدمة لهذه القوائم؛
- **تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:** يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي هو الملائمة، حيث إن المعلومة التي تكون ملائمة لمستخدم قد لا تكون كذلك بالنسبة لمستخدم أو غرض آخر،
- **تحديد طبيعة المعلومات التي يجب الإفصاح عنها:** تتمثل في المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الوقت الحالي في القوائم المالية، بالإضافة إلى معلومات أساسية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية والتي يتم إعدادها وفق لمجموعة من المبادئ والمفاهيم التي تشكل قيدا على الإفصاح المحاسبي، كمبدأ التكلفة التاريخية، ومفهوم الأهمية النسبية. ومن هنا يتوجب التركيز على نوعية المعلومات المفصحة عنها وتحسينها بدلا من التركيز على جانب الكم.
- **تحديد أساليب وطرق الإفصاح:** يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بطرق سهلة حيث يسهل فهمها، كما يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بسهولة.

1- وليد الحيايلى، **نظرية المحاسبة**، (على الخط)، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك متاح على

الموقع: <http://www.ao-academy.org/docs/Nadha_ryat%20almuhasaba-2.pdf>، ص ص: 371-

3-2 - أساليب الإفصاح المحاسبي

أما بالنسبة لأساليب وطرق الإفصاح حسب ما نصت عليه معايير المحاسبة الدولية عديدة ومختلفة المهم أن تكون أساليب وطرق يسهل فهمها، كما تتطلب أيضا ترتيب وتنظيم تلك المعلومات في القوائم المالية بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية، وفقا لمبدأ الأهمية النسبية وبشكل يمكن المستخدم المستهدف وخاصة المستثمر في سوق الأوراق المالية من قراءتها ببسر وسهولة. على هذا الأساس يجب الإفصاح عن المعلومات الهامة في صلب القوائم المالية، على أن يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى التي تقل أهمية خصوصا ما يتعلق منها بالتفاصيل إما في الملاحظات (الإيضاحات) المرفقة لتلك القوائم، أو في الجداول الملحق بها، كما تقضي أيضا إذ تطلب الأمر في بعض الأحيان أن يتم الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها في أماكن متعددة من البيانات المالية، وذلك إذا كانت على قدرة كبير من الأهمية النسبية بالنسبة للمستخدم المستهدف، وبالتالي تثور مشكلة أساسية تتمحور حول المعيار الذي يجب الاسترشاد به في تحديد الأهمية النسبية للمعلومة، وذلك للتوصل إذا ما كان يتوجب الإفصاح عنها في بند منفصل ضمن القوائم المالية أم يتم دمجها مع بنود أخرى من نفس الفئة.

ووفقا لمعايير المحاسبة الدولية اختلف الباحثون في آرائهم بشأن المؤشر الذي يتم الاسترشاد به في تنفيذ عملية الدمج فمنهم من دعا إلى استخدام مؤشر القيمة النسبية للبند، وبموجب هذا المؤشر يتم تقييم الأهمية النسبية للبند في ضوء مقارنة قيمته بقيمة بند آخر من البنود الرئيسية التي تستخدم كأساس للمقارنة. أما فريق آخر فيدعو إلى تبني معيار آخر في تحديد مستوى الدمج المناسب هو مؤشر التغير النسبي الحادث في قيمة البند على مدار الفترة المالية، ويبرر أصحاب هذا الرأي موقفهم هذا بشأن القيمة المطلقة للبند في حد ذاتها لا تهم مستخدمي البيانات المالية باعتبارها معلومة ساكنة، وإنما ما يهمهم أكثر هو الاتجاه الدال على حركة البند صعودا أو هبوطا، ومن ثم التغير النسبي فيه وذلك باعتباره معلومة دينا مكيًا تخدم أغراض اتخاذ القرارات.¹

أما الأسلوب الحديث فيتمثل في مؤشر خسارة المعلومات، ويعتمد هذا المؤشر على استخدام أسلوب الدالة اللوغارتمية والتي تعرف تحت مصطلح شانون ويمكن تمثيل هذه الدالة كما يلي:

$$ق_m = ك ر لوك ر^n$$

وذلك حيث: $ق_m$ = قيمة المعلومات المحتواة في التقرير المالي.

1- محمد مطر، مرجع سبق ذكره، 2003، ص: 12- 13.

ك = القيمة النسبية للبند محل الدمج ممثلة في صورة كسر من قيمة بند أساسي من بنود التقرير المالي مثل صافي المبيعات أو صافي الربح أو إجمالي الأصول... الخ.

ر = ترتيب البند في التقرير حيث ر = (1، 2، 3، ... الخ).

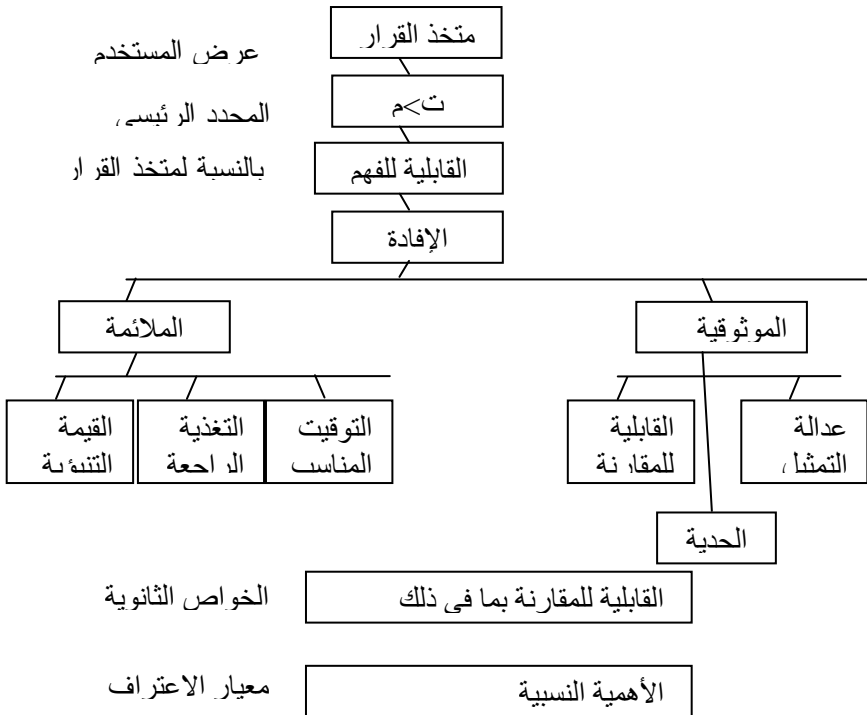
ن = عدد بنود التقرير المالي.

لوك = اللوغاريتم الطبيعي تحت الأساس (10).

وبموجب هذا الأسلوب يتم تحديد قيمة خسارة المعلومات المترتبة على الدمج بالفرق بين القيمة الإعلامية للتقرير المالي قبل حدوث الدمج وبين قيمته بعد الربح. والشكلان المواليان يبينان نوعية المعلومات المطلوب الإفصاح عنها، ونموذج عرضها.

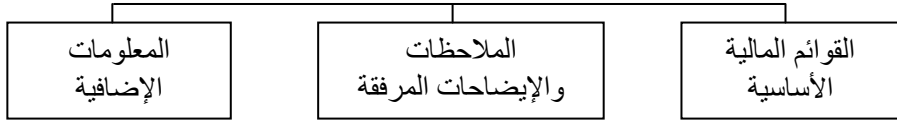
شكل رقم 01: نوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها

الخواص النوعية للمعلومات المحاسبية



المصدر: محمد مطر، مرجع سبق ذكره، 2003، ص ص: 8- 9.

شكل رقم 02: نموذج عرض المعلومات في البيانات المالية



- | | | |
|----------------------------|---|--|
| 1- القوائم المالية المعدلة | 1- السياسات المحاسبية. | 1- قائمة المركز المالي.
بالتغير لمستوى الأسعار. |
| 2- المعلومات القسمية | 2- طرق تقييم المخزون
واستهلاك الأصول. | 2- قائمة الدخل. |
| 3- بيانات المحاسبة | 3- عدد الأسهم بتاريخ الميزانية | 3- قائمة التدفق النقدي.
الاجتماعية. |
| 4- إحصائيات اقتصادية | 4- أسماء الشركات التابعة
و الزميلة ونسبة التملك فيها | 4- قائمة التغيرات في
الأموال الخاصة |
| | 5- التكلفة الاستبدالية للأصول الثابتة. | |

المصدر: محمد مطر، مرجع سبق ذكره، 2003، ص:12.

إذا كانت عملية التفصيل في عملية الإفصاح مناسبة وأكثر فائدة لاتخاذ القرارات فيجب عندها إعطاؤها أولوية. ففي حال كانت عناوين البنود المدرجة في القوائم المالية لا تعتبر بشكل واضح عن تلك البنود دون الحاجة إلى الإطالة ولتفسير وتقديم تعريف إضافي لتلك البنود يمكن الاعتماد على أحد الأساليب التالية (الملاحظات والهوامش، الجداول والملاحق الإضافية).

ثانياً: أثر الإفصاح المحاسبي على تطوير المحتوى الإعلامي للقوائم المالية

وسيتم من خلال هذا المحور إبراز أثر الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية على تعزيز الثقة والمصدقية في المحتوى الإعلامي للقوائم المالية.

1- تحديد مفهوم المحتوى الإعلامي للقوائم المالية

القوائم المالية من الوسائل الأساسية للاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة الوحدة، والتي من خلالها ستمكن تلك الأطراف من التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة وما حققته من نتائج. فالمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) تبين الإطار العام لتقديم القوائم المالية وما يتطلبه محتوى كل وثيقة. وأما المحتوى الإعلامي لها فيتمثل في المعلومات التي توفرها هذه القوائم من بيانات وأسس قياس. وتتمثل القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية في:

- قائمة المركز المالي (الميزانية)
- قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)
- قائمة تغيرات الأموال الخاصة
- قائمة التدفقات النقدية (لخزينة)
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويقدم معلومات
- تكميلية على الميزانية وجدول حسابات النتائج.

عند إعداد وتقديم القوائم المالية يجب توفير المعلومات ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة وذات منفعة، الأمر الذي يتطلب الأخذ بعين الاعتبار التوفيق بين التكلفة والعائد، إذ يجب أن تفوق منفعة المعلومات تكلفة إعدادها.

القوائم المالية تضبط تحت مسؤولية مسيري الوحدة مرة كل سنة، وتعد في أجل أربعة أشهر بعد تاريخ انتهاء الفترة، باستخدام الوحدة النقدية الوطنية، وكل عنصر من مكونات القوائم لا بد أن يكون معرفا بصورة واضحة وأن تظهر المعلومات التالية بصفة دقيقة:

- التسمية الاجتماعية، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للوحدة التي تقدم القوائم المالية.

- طبيعة القوائم المالية (حسابات فردية، حسابات مجمعة، حسابات إدماجية). تاريخ الإقفال.

العملة المستعملة ومستوى التقريب.

كما توجد معلومات أخرى تسمح بالتعرف على الوحدة يجب ذكرها:

- عنوان المقر الاجتماعي، الشكل القانوني، مكان النشاط والدول المتواجدة فيها.
- الأنشطة الأساسية وطبيعة العمليات المنجزة.
- اسم الشركة الأم وبالأخص اسم المجموعة المرتبطة بها الوحدة.
- العدد المتوسط للمستخدمين خلال الفترة.

1-1- الميزانية (قائمة المركز المالي)

وتعرف قائمة المركز المالي على أنها¹ قائمة تتضمن الحسابات الحقيقية المتعلقة بالأصول والالتزامات وحقوق الملكية في تاريخ معين. وتعتبر من أهم القوائم المالية التي تقوم المؤسسة بإعدادها، حيث تحقق المزايا التالية:

- بيان المركز المالي للمؤسسة في تاريخ إعداد الميزانية، حيث تتضمن ما للمؤسسة من حقوق وما عليها من التزامات.
- تقييم القدرة الائتمانية للمؤسسة من خلال مقارنة التزاماتها بحقوق ملكيتها وفقا لما يعرف بنسبة التغطية.
- التعرف على مدى قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح التي يتم احتجازها أو التمويل الخارجي بنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية.
- معرفة سياسة المؤسسة تجاه استثماراتها المالية.

وأما بالنسبة للعناصر التي تحتوي عليها قائمة المركز المالي فيمكن تلخيصها فيما يأتي:

• **الأصول:** ويمثل الأصول منافع اقتصادية متوقعة مستقبلا حصلت عليها المؤسسة الاقتصادية أو تخضع لرقابتها نتيجة للعمليات أو الأحداث الماضية². وهناك ثلاث (03) سمات للأصل هي:

- تجسد منافع مستقبلية محتملة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- يمكن لمشروع معين الحصول على منافعها والتحكم في إمكانية حصول الغير عليها.
- أن الحدث والفعل التي أعطت للمشروع الحق على هذه المنافع قد تمت بالفعل.

وتصنف الأصول وفقا لمعايير المحاسبة الدولية حسب سيولتها إلى أصول متداولة وأصول غير متداولة.

¹ خالد جعارات، معايير التقارير المالية الدولية، الشارقة للنشر والتوزيع، الشارقة، 2008، ص: 113.

² ريتشارد شرويدر وآخرون، نظرية المحاسبة، دار المريخ، الأردن، 2007، ص: 261.

❖ **الأصول المتداولة:**¹ تتمثل في كل الأصول التي يمكن بيعها أو استهلاكها، أو القابلة للتحويل إلى نقدية خلال الدور الاستغلالية أو أقل من 12 شهر ابتداء من السنة المالية. وتضم النقدية والنقدية غير المقيدة، الأصول المتوقع تحقيقها أو بيعها خلال الدورة التشغيلية العادية، الأصول المقتناة لأغراض المتاجرة.

❖ **الأصول غير المتداولة:** وهي الأصول غير المعدة للاستهلاك أو الاستخدام خلال الدورة التشغيلية العادية، وإنما للاستعمال لأكثر من سنة واحدة ويتم اقتناؤها للاستفادة من طاقاتها الإنتاجية. وتضم كلا من الاستثمارات طويلة الأجل، الممتلكات، المنشآت والمعدات، الأصول البيولوجية، الأصول غير الملموسة.

❖ **أصول أخرى:** هي أصول لا يمكن تصنيفها لا ضمن الأصول المتداولة ولا ضمن الأصول غير المتداولة مثل المصروفات المدفوعة مقدم طويل الأجل، الضريبة المدفوعة مقدما.

• **الخصوم:**² وهي التزامات تمثل حقوقا للغير على المؤسسة ناتجة عن أحداث سابقة، تتطلب التضحية ببعض أصولها مستقبلا للتخلص من هذه الالتزامات. وتنقسم الالتزامات إلى متداولة وغير متداولة.

❖ **الخصوم المتداولة:** تعرف على أنها الالتزامات التي يتوقع بشكل معقول أن تتطلب تسويتها الموارد الحالية (الموجودة) والمصنفة ضمن الأصول المتداولة، أو خلق التزامات متداولة أخرى ويعتبر التزام متداول إذا توفرت فيه الشروط التالية:³

- سيتم تسديدها خلال الدورة التشغيلية العادية
- تستحق خلال 12 شهر بعد تاريخ إعداد الميزانية.
- لا يكون للمؤسسة حق مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من 12 شهر.

وتضم الالتزامات المتداولة كل من الحسابات الدائنة كالدائنين، وأوراق الدفع وأي حقوق أخرى على المؤسسة، المصروفات المستحقة والإيرادات المقبوضة مقدما والجزء المستحق من القروض طويلة الأجل.

❖ **الخصوم غير المتداولة:**¹ وهي تلك الالتزامات التي تتطلب استخدام الأصول المتداولة خلال السنة الجارية أو الدورة التشغيلية لسدادها.

¹ نفس المرجع السابق، ص: 266.

² خالد جعارات، مرجع سبق ذكره، ص: 116.

³ نفس المرجع السابق، ص: 116.

❖ **الخصوم الأخرى:** هي البنود التي تمثل حقوق على المؤسسة، ولكنها لا تتوافق مع تعريف الالتزامات مثل ضريبة الدخل المستحقة.

• **حقوق الملكية:** وتمثل القيمة المتبقية في صافي الأصول بعد طرح الالتزامات منها، وتعتبر البنود التالية هي الحد الأدنى من البنود الواجب عرضها في الميزانية فيما يتعلق بحقوق الملكية:

- حقوق الأقلية المعروضة ضمن حقوق الملكية.
- رأس المال المصدر والاحتياطات المرتبطة بأصحاب الملكية للشركة الأم.
- الأرباح المحتجزة.
- الزيادة في رأس المال والمتضمن علاوة الإصدار والزيادة بسبب عمليات أخرى، مثل توزيعات الأسهم.
- البنود التي يتم تسويتها في حقوق الملكية كالأرباح أو الخسائر المتعلقة بتحويل الملكية.

2-1- جدول حساب النتائج (قائمة الدخل)

جدول حساب النتائج هو² بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح والخسارة).

كما يسمح هذا الجدول بتحقيق مجموعة من المزايا يمكن ذكر منها:³

- التعرف على نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة.
- التمييز بين صافي الربح التشغيلي وصافي الدخل بسبب وجود مكاسب أو خسائر من العمليات غير المستمرة.
- معرفة ربحية السهم الواحد، وإمكانية توزيع أرباح الملاك.

¹ ريتشارد شرويد، مرجع سبق ذكره، ص:272.

² أوسرير منور- مجبر محمد، دراسة تفصيلية لعناصر حساب النتائج، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه، جامعة سعد دحلب، البليدة، 13/12 أكتوبر 2009، ص:01.

³ خالد جعارات، مرجع سبق ذكره، ص:12.

وتشمل قائمة الدخل العناصر التالية:

● **الدخل:** وهو الزيادة في المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية والتي تكون على شكل تدفقات داخلية، أو زيادة في الأصول أو نقص في الالتزامات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في حقوق الملكية.

● **المصروفات:** وتمثل النقص في المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية والتي تكون على شكل تدفقات خارجية، أو نقص في الأصول أو زيادة في الالتزامات، الأمر الذي يؤدي إلى نقص في حقوق الملكية.

● **المكاسب:** وتمثل الزيادة في المنافع الاقتصادية للمؤسسة.

● **الخسائر:** وتمثل النقص في المنافع الاقتصادية للمؤسسة.

3-1- جدول تدفقات الخزينة (قائمة التدفقات النقدية)

يمثل جدول تدفقات الخزينة حسب¹ الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها وذلك اعتماداً على عنصر الخزينة، الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة، كما بين جدول تدفقات الخزينة طريقة الحصول على الأموال وطرق استخدامها.

ويقدم جدول تدفقات الخزينة مدا خيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصادرها إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي:²

- التدفقات التي تولدها أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تتولد عنها منتجات وغيرها من الأنشطة المرتبطة بالاستثمار والتمويل).

- تدفقات الخزينة المرتبطة بالاستثمار أو التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات تسديد الأموال من أجل اقتناء استثمار وتحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل).

- التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة تكون ناجمة عن تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض).

¹ نصر الدين بن نذير- عمار بوشناف، جدول تدفقات الخزينة، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه، جامعة سعد دحلب، البليدة، 12/13/أكتوبر/2009، ص:02.

² نفس المرجع السابق، ص:02.

4-1- جدول التغيرات في الأموال الخاصة

وهي قائمة مالية تتضمن تسوية لحقوق الملكية بين آخر الفترة وبداية الفترة، إضافة لبنود المكاسب والخسائر التي تعتبر جزء من حقوق الملكية ولا تظهر في قائمة الدخل. ويتم عرض في هذه القائمة مختلف المراحل التي يتم فيها تغير في رأس المال المؤسسة، وعليه يتم عرض حركة رؤوس الأموال التي تحتوي على سبيل المثال المعلومات التالية: النتيجة الصافية، تغير الطرق المحاسبية أو تصحيح الأخطاء مع دمج آثار التغير ضمن الأموال الخاصة، النواتج والأعباء المسجلة مباشرة ضمن الأموال الخاصة، عمليات رؤوس الأموال، قرار توزيع الأرباح.

5-1- الملاحق

وتتضمن الملاحق جداول ملخصة لشرح الأعباء أو النواتج خاصة بالقوائم المالية، كما تحتوي على الطرق المحاسبية والمعلومات المحاسبية الضرورية لشرح أو تكملة القوائم المالية.

2- متطلبات الإفصاح في القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية

وسيتم فيما يلي عرض أهم المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية:

1-2- المعلومات الواجب الإفصاح عنها في الميزانية

تتمثل العناصر الواجب عرضها في صلب الميزانية فيما يلي:

- الأملاك والمصانع والمعدات؛
- الاستخدامات غير الملموسة؛
- الموجودات المالية؛
- الاستثمارات والمساهمات التي تمت محاسبتها باستخدام أسلوب حقوق الملكية؛
- المخزونات؛
- الذمة التجارية المدينة أو الزبائن والذمم المدينة الأخرى؛
- النقد وما يعادل النقد؛
- الذمم التجارية الدائنة الأخرى؛
- المطلوبات والموجودات الضريبية حسبما يتطلب معيار المحاسبة الدولي 12 ضرائب الدخل؛
- مخصصات المؤونات؛
- المطلوبات غير المتداولة المنتجة للفائدة؛

- حصة الأقلية. إضافة إلى هذه العناصر، هناك معلومات يجب الإفصاح عنها إما في الميزانية أو في الملحق وتتمثل فيما يلي:¹
- طبيعة ونوع كل من الاحتياطات التي تظهر ضمن الأموال الخاصة.
- الحصة التي تزيد مدتها عن السنة فيما يخص المدينون والديون
- المبالغ الواجبة الدفع والمستحقة للشركة الأم، الفروع، الوحدات الشريكة في المجمع والجهات الأخرى المرتبطة (المساهمين، المسيرين).
- عدد الأسهم المسموح به، المدفوع، غير المحررة كلياً
- القيمة الاسمية للسهم
- تطور عدد الأسهم بين بداية الفترة ونهايتها
- عدد الأسهم المحتفظ بها من طرف الشركة أو فروعها أو الوحدات الشريكة
- الأسهم المخصصة من أجل الإصدار في إطار المزايا أو عقود البيع

2-2- المعلومات الواجب الإفصاح عنها في جدول حساب النتائج

- إن أسس عرض هذا الجدول موجهة أساساً إلى عرض الصورة الصادقة والواقع الاقتصادي للشركة، فليس هنالك طريقة ومنهجية مفضلة لعرض لذلك أي بمعنى إمكانية عرض العناصر حسب طبيعتها أو حسب التوجه (إنتاج، توزيع، إدارة)، إلا أن متطلبات الإفصاح تشترط حداً أدنى من المعلومات والتمثلة فيما يلي:
- الإيراد أو النواتج؛
 - تكاليف التمويل؛
 - حصة الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة في الأرباح والخسائر التي تمت محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية؛
 - المصروف الضريبي؛
 - الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية؛
 - حصة الأقلية؛
 - صافي الربح أو الخسارة للفترة؛

¹BERNARD Raffournier, les normes comptables internationales IAS/IFRS, 2^{eme} éditions, économisa, 2005, P: 32.

- مخصصات الاهتلاكات وانخفاض القيمة المرتبطة بالأصول غير المادية؛
- نتائج الأنشطة العادية؛
- العناصر غير العادية للنواتج والأعباء؛
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
- بالنسبة لشركات الأسهم، النتيجة الصافية للسهم.

المعلومات الواجب الإفصاح عنها في قائمة التدفقات النقدية

- تحديد النقدية المتولدة من العمليات
- تحديد النقدية المتولدة من العمليات أو المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية والتمويلية
- تحديد التغير (الزيادة أو التخفيض) في النقدية خلال الفترة
- تسوية التغير في النقدية مع أرصدة النقدية في بداية ونهاية الفترة

المعلومات الواجب الإفصاح عنها في قائمة تغير رؤوس الأموال الخاصة

- صافي الربح أو الخسارة للفترة؛
- كل عنصر من عناصر الإيراد أو المصروف أو الربح أو الخسارة التي يتم الاعتراف بها حسب متطلبات المعايير الأخرى بشكل مباشر في حقوق المساهمين وإجمالي هذه العناصر؛
- الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء الرئيسية؛ المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات للمالكين؛
- رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية، والحركات خلال الفترة؛
- مطابقة بين القيمة المسجلة لكل فئة من الأسهم العادية لرأس المال وعلاوة الإصدار وكل احتياطي في بداية ونهاية الفترة مبينة بشكل منفصل لكل حركة.

3- أهمية الإفصاح في تعزيز مصداقية وشفافية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية

يعتبر الإفصاح المحاسبي متمما للقوائم المالية حيث يعرض السياسات المحاسبية التي تتبعها الشركة في إعداد قوائمها المالية وكذلك يتضمن تحليلا للأرقام الإجمالية المعروضة لهذه القوائم فضلا عن المعلومات ذات الطبيعة الخاصة وغيرها من الأحداث التي تؤثر على الشركة وقوائمها المالية كما تتمثل أهمية الإفصاح المحاسبي في قيمة المعلومات المالية التي يوفرها الإفصاح المحاسبي والتي تتبع من خلال العلاقة القائمة بين البيانات المحاسبية المنشورة من جهة وتقلب أسعار الأسهم للشركات. وتبرز أهميته في تعزيز مصداقية وشفافية المعلومات المحاسبية والمالية فيما يلي:

- توفير أكبر عدد ممكن من المعلومات المالية التي يحتاجها مستخدمو القوائم المالية.
- تحسين نوعية البيانات المعلومات المحاسبية المقدمة من خلال شرح السياسات والطرق المحاسبية المتبعة في تحديد هذه البيانات والمعلومات.
- الإفصاح المحاسبي يضمن ثقة الأطراف المتعاملة مع المؤسسة من مؤسسات مالية، دائنون وزبائن في المعلومات التي تقدمها الشركات. كما يسمح بفهم البيانات المالية المعروضة في القوائم المالية من خلال التوضيحات والتفسيرات التي يقدمها.
- يضمن ثقة المستثمر في المعلومات المالية مما يؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بقرارات الاستثمار، وذلك بالإفصاح عن كل التفاصيل وتقديم مختلف التفسيرات فيما يخص الأرقام الواردة في القوائم المالية والسياسات المحاسبية المطبقة في الشركة مما يسمح بفهم القواعد والمخاطر المرتبطة بقرار الاستثمار.

خاتمة

القوائم المالية تتكون من مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تسمح بإعطاء صورة عن الوضعية المالية للشركات، ولكي تكون هذه الصورة صادقة وواضحة للأطراف المستخدمة لهذه القوائم من الضروري على الشركات الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية بما يسمح بتطوير المحتوى الإعلامي لقوائمها المالية وتعزيز مصداقية وشفافية المعلومات الواردة في هذه القوائم.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1. أوسرير منور- مجبر محمد، دراسة تفصيلية لعناصر حساب النتائج، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه، جامعة سعد دحلب، البلدة، 13/12 أكتوبر 2009.
2. خالد جعارات، معايير التقارير المالية الدولية، الشارقة للنشر والتوزيع، الشارقة، 2008.
3. ريتشارد شرويدر وآخرون، نظرية المحاسبة، دار المريخ، الأردن، 2007.
4. لطيف زيود، عقبة الرضا، رولا لايقة، "الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30)"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، أعلى الخطأ. 2006، مجلد: 28، العدد: 2، متاح على www.tishreen.shern.net/new%20site/univmagazine/VOL282006/Eco/No2/11.doc

5. لطيف زيود، حسان قيطيم، نغم مكية، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية على الخطأ. المجلد 29، العدد 1، 2007، متاح على الموقع

.www.tishreen.shern.net/new%20site/univmagazine/VOL292007/economy/1/10.dochohttp://

6. محمد أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.

7. محمد مطر، دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز وتفعيل التحكم المؤسسي، المؤتمر العلمي المهني الخامس، جامعة البتراء، عمان، الأردن، 25/24 ديسمبر 2003.

8. مصطفى حسن بسيوني السعدني، مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، المؤتمر الدولي (مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة)، دولة الإمارات العربية المتحدة، 5/4 ديسمبر 2007.

9. نصر الدين بن نذير- عمار بوشناف، جدول تدفقات الخزينة، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه، جامعة سعد دحلب، البليدة، 13/12/أكتوبر/2009.

10. وصفي أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2004.

11. وليد الحياي، نظرية المحاسبة، (على الخط)، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك متاح على الموقع:

<http://www.ao-academy.org/docs/Nadharyat%20almuhasaba-.pdf>.

المراجع باللغة الفرنسية

I. BERNARD Raffournier, les normes comptables internationales IAS/IFRS, 2^{eme} éditions, économisa, 2005.